

الشباب وتغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ترجمة: دينا نصر البرديني

من المرجح ألا تحقق الجهود المبذولة لمواجهة التغير المناخي في شمال أفريقيا أهدافها إذا تجاهلت أصوات الشباب. وعلى الرغم من الموارد المحدودة والأطر القانونية والسياسية، تمكنت كل من مصر والمغرب وتونس من إشراك الشباب.

بقلم Yerkas Sarah و Uakkas Saad

نُشر في : 13 فبراير 2025

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، سيتحمل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وأربعة وعشرين عامًا) العبء الأكبر من أزمة المناخ. ومع ذلك، ورغم أنهم يمثلون نسبة كبيرة من سكان المنطقة، نادرًا ما يتم استشارتهم في القرارات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. يستعرض هذا المقال تأثير تغير المناخ على الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على شمال أفريقيا، وكيف يسعى الشباب لإيصال أصواتهم من خلال آليات رسمية وغير رسمية. كما يناقش دور المجتمع المدني في تعزيز إشراك الشباب في النقاشات المتعلقة بالمناخ، إلى جانب محاولات حكومات شمال أفريقيا، أحيانًا بطرق جادة، لدمج وجهات نظر الشباب—وهي الفئة التي ستضطر إلى مواجهة إخفاقات الأجيال السابقة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

تأثير تغيّر المناخ على الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لا شك أنّ التغيّر المناخي الجاري سيكون له أكبر الأثر على الشباب. إذ سيقضي الشباب جزءًا أطول من حياتهم وهم يشعرون بتداعيات تغيّر المناخ مقارنةً بالأجيال الأكبر سنًا. وبالنسبة للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

فإن عواقب تغيير المناخ تؤثر بالفعل على مختلف جوانب حياتهم، بما في ذلك استقرارهم الاقتصادي، وصحتهم الجسدية والنفسية، وروتين حياتهم اليومي. في المناطق الريفية، تؤدي الاضطرابات المناخية إلى تراجع حيوية القطاع الزراعي، مما يقلل بدوره من فرص العمل في سوق عمل هو في الأساس محدود. أما الشباب في المناطق الحضرية، فيواجهون تحديات مختلفة، من بينها اشتداد المنافسة على الوظائف مع تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن. ويؤدي هذا إلى خلق فائض من العمالة الحضرية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم معدلات البطالة بين الشباب، والتي تعد حاليًا من بين أعلى المعدلات في العالم. ومع تقلص الفرص الاقتصادية بشكل متزايد، سيشعر عدد أكبر من الشباب بضرورة الهجرة إلى الخارج بحثًا عن عمل مستقر، مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة هجرة العقول، ويقلل من إمكانيات المنطقة للابتكار والتنمية.

يعد التأثير النفسي لتغيير المناخ على الشباب مقلقًا بالقدر نفسه. إذ يبلغ عدد متزايد من الشباب عن معاناتهم مما يُعرف بـ«القلق البيئي» نتيجة مشاهدتهم التدهور المستمر في بيئاتهم الطبيعية والمستقبل غير المستقر الذي يفرضه تغيير المناخ. وتُسهم مشاعر القلق والعجز والإحباط الناجمة عن محدودية الاستجابة السياسية في خلق إحساس جماعي بالإلحاح والضييق. كما يشكل التأثير المباشر لتغيير المناخ على الصحة تهديدًا آخر للشباب. فالإجهاد الحراري، والمشكلات التنفسية الناجمة عن التلوث، والأمراض المنقولة عبر المياه تؤثر بشكل متفاوت على الشباب، لا سيما أولئك المنتمين إلى خلفيات منخفضة الدخل، الذين يفتقرون إلى الرعاية الصحية الجيدة. وفي العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعاني البنية التحتية للرعاية الصحية العامة من تدني الجودة، مما يجعل الشباب أكثر عرضة للآزمات الصحية التي تتفاقم بفعل تغيير المناخ.

تزيد العوامل الاجتماعية والاقتصادية من هشاشة الشباب أمام تأثيرات تغيير المناخ. فالشباب من المجتمعات المهمشة أو الذين يواجهون قيودًا في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن التغيرات البيئية. كما يلعب النوع الاجتماعي (الجندر) دورًا في ذلك؛ فاحتمالية عمل الشابات، على سبيل

المثال، في الزراعة والأعمال المنزلية أكبر، مما يجعلهن أكثر عرضة للمخاطر الصحية مع تدهور الظروف البيئية. وباختصار، فإن التحديات الاقتصادية والصحية والبيئية الاجتماعية التي يفاقمها تغيّر المناخ تزيد من المعاناة اليومية التي يواجهها الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يهدّد مستقبلهم بشكل جدّي. إدراكاً لهذه التحديات، يسعى العديد من الشباب إلى مواجهة بعض الإخفاقات التي ورثوها عن الأجيال السابقة، وذلك من خلال رفع الوعي حول تغيّر المناخ والعمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على إيجاد حلول للتكيّف مع الأزمات المناخية المتزايدة. كما يبتكر الشباب أساليب إبداعية للحد من التدهور المستمر للموارد والاقتصاد الناتج عن تغيّر المناخ. في المغرب على سبيل المثال، تعمل الشركة الناشئة جذور (Jodoor) على الترويج للزراعة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بطرق مكيّفة لتقليل استهلاك المياه والتكيّف مع الجفاف. في العراق، تقوم منظمة الأيادي الخضراء (Hands Green) بتنظيم حملات لغرس الأشجار والتوعية بالحفاظ على المياه. في غزة، يقدّم مشروع صن بوكس (Sunbox) طاقة شمسية متجددة لمواجهة الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

يشكّل الشباب فئة هامة في جهود مواجهة تغيّر المناخ نظراً لحجمهم السكاني. فالشباب والأطفال، الذين يُعرّفون هنا بأنهم الفئة العمرية من الولادة وحتى 24 عاماً، يشكّلون ما بين 38% و50% من سكان شمال أفريقيا (44% في الجزائر، 50% في مصر، 45% في ليبيا، 42% في المغرب، و38% في تونس). وبالمقارنة، تبلغ نسبة الشباب عالمياً 41%، بينما تصل نسبتهم إلى 31% فقط في الولايات المتحدة، و26% في أوروبا، و31% في شرق وجنوب شرق آسيا. وبالتالي، من المنطقي أن تفشل جهود حكومات شمال أفريقيا للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره إذا تجاهلت أصوات الشباب أو لم تأخذ في الاعتبار التأثير الكبير لهذه الظاهرة على فئة تمثّل الشريحة الأكبر من مجتمعاتها.

على الرغم من مواجهة الشباب نفس التحديات المناخية التي تواجهها الأجيال الأكبر سنّاً، مثل المشكلات الصحية والبطالة والتعليم والنزوح، إلا أنهم غالباً ما يشعرون بآثارها بطرق مختلفة. على سبيل المثال، كما تشير إليزابيث روبنسون

Robinson Elizabeth وشورو داسجوبتا Dasgupta Shouro ، فإن التعرض للجفاف، وهو مشكلة شائعة في شمال أفريقيا، يؤدي إلى تفاقم المشكلات الصحية للأطفال، بما في ذلك سوء التغذية والتقزم والهزال. وتكشف البيانات عن واقع مقلق. فوفقاً لمؤشر مخاطر المناخ على الأطفال الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهو مؤشر مركب يضم سبعة وخمسين متغيراً يقيس «التعرض للمخاطر والصدمات والضغوط البيئية والمناخية» بالإضافة إلى «هشاشة الأطفال»، تقع معظم شمال أفريقيا في المستوى المتوسط-المرتفع فيما يخص المخاطر البيئية والمناخية على الأطفال، حيث تم تصنيف مصر في مستوى مرتفع، بينما جاءت تونس في مستوى منخفض-متوسط. وبشكل عام، تواجه المنطقة معدلات عالية من الصدمات البيئية والمناخية، حيث جاءت مصر في فئة المرتفع جداً، بينما صُنفت تونس عند المستوى المتوسط.

تشكل التحديات المناخية التي تواجه المنطقة، بما في ذلك شح المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والظواهر الجوية المتطرفة، خطراً متزايداً على صحة الشباب، حيث تزيد من احتمالية إصابتهم بأمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية. فالجفاف المستمر الذي يعاني منه شمال أفريقيا يسهم في تفاقم المشكلات الصحية، إذ يحتاج الأطفال إلى كميات من المياه أكثر من البالغين، كما أنهم أكثر عرضة للملوثات المنقولة عبر المياه، مما قد يؤدي إلى الجفاف، والكوليرا، والإسهال، وسوء التغذية. كما قد تؤدي أيضاً ندرة الغذاء الناتجة عن التأثير السلبي لتغير المناخ على الزراعة إلى سوء التغذية. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد اليونيسف أن الأطفال أكثر هشاشة من الناحيتين الجسدية والنفسية أمام تداعيات تغير المناخ مقارنةً بالبالغين. يُعتبر النزوح من التأثيرات الأخرى المهمة. فبحسب تقديرات اليونيسف، سيضطر 19 مليون شخص في شمال أفريقيا إلى التنقل بسبب تغير المناخ وذلك بحلول عام 2050. ويواجه الشباب بالفعل معدلات نزوح مرتفعة. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام، تم تشريد أكثر من مليون طفل بين عامي 2016 و2021 بسبب الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الفيضانات، الجفاف، حرائق الغابات والعواصف. يُعتبر تراجع التحصيل التعليمي من التأثيرات غير المباشرة، ولكن المهمة بالقدر

ذاته، لتغيّر المناخ على الشباب. إذ يمكن أن تؤثر درجات الحرارة القصوى والظواهر الجوية الأخرى على قدرة الأطفال على الذهاب إلى المدرسة وتُعيق عملية التعلم داخل الفصول الدراسية. كما يعاني التثقيف في مجال المناخ من نقص واضح، خاصة فيما يتعلق بفهم أسباب تغيّر المناخ وعواقبه وتأثيراته، سواء بشكل عام أو على الأجيال الشابة على وجه الخصوص. وفي بعض أجزاء المنطقة، يُظهر الشباب وعياً أكبر من الأجيال الأكبر سنّاً فيما يتعلق بتغيّر المناخ. فوفقاً لاستطلاع المؤشر الأفريقي Afrobarometer لعام 2024، فإن 80% من المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 عاماً قد سمعوا عن تغيّر المناخ، مقارنةً بـ51% فقط ممن تبلغ أعمارهم 56 عاماً فأكثر. أما في تونس، فلم يكن الوعي المناخي بنفس المستوى، حيث لم يسمع سوى 44% من الشباب عن تغيّر المناخ، مقارنةً بـ29% فقط ممن تبلغ أعمارهم 56 عاماً فأكثر.

يُعدّ الانكماش الاقتصادي تأثيراً محتملاً آخر لتغيّر المناخ على الشباب. إذ تُسجّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدلات البطالة بين الشباب على مستوى العالم خلال الـ 25 عاماً الماضية، مع تفاقم الأوضاع بالنسبة للشابات. ولا يقتصر تأثير نقص فرص العمل على العواقب الاقتصادية المباشرة فحسب، بل يُسهم أيضاً في زيادة مشاعر اليأس والانفصال عن المجتمع لدى الشباب، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة، سواء الشرعية أو غير الشرعية، وإلى حالة من عدم الاستقرار قد تتجلى في انتفاضات شعبية أو استقطاب الشباب نحو الجماعات المتطرفة العنيفة. وقد يزداد الوضع سوءاً، حيث من المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 6% و14% بحلول عام 2050 بسبب مشكلات المياه المرتبطة بتغيّر المناخ، فضلاً عن خسارة بنسبة 2.2% في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تلوث الهواء، والتي وقعت بالفعل. على الرغم من التأثيرات الحالية والمتوقعة لتغيّر المناخ، لا تزال جهود الاستجابة في المنطقة محدودة بسبب نقص الوصول إلى المعلومات. فقد تم تصنيف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الأسوأ من حيث الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات. عند مواجهة الصدمات والآثار المناخية، تحتاج الحكومات

والجهات المعنية إلى معلومات دقيقة وفي حينها لاتخاذ القرارات الصحيحة. تشير آراء الشباب حول قدرة الحكومات على التعامل مع تغيّر المناخ إلى سيناريو متشائم. تجادل ملك الطيب بأن حكومات المنطقة تفشل في دعم النشاط الشبابي المتعلق بالمناخ. ووفقًا لاستطلاع الشباب العربي لعام 2023، فإن 47% من الشباب العرب قد أفادوا بعدم ثقتهم في قدرة حكوماتهم الوطنية على مواجهة تغيّر المناخ. كما يُظهر الباروميتر العربي Barometer Arab أن 56% من الشباب اللبنانيين و65% من الشباب التونسيين يرون أن حكوماتهم تتعامل مع تغيّر المناخ بشكل سيئ. يقلل غياب الثقة من احتمالية بناء علاقة إيجابية بين الشباب والحكومات، كما أن انعدام الثقة يثني الشباب عن الانخراط في عمليات صنع السياسات المناخية، مما يجعل تحقيق استجابات سياسية فعالة أكثر صعوبة. يحتاج الشباب إلى الثقة، والانخراط، والدعم حتى يتمكنوا من مواجهة تحديات تغيّر المناخ والمشاركة بفاعلية أكبر في صنع القرارات المتعلقة بالمناخ.

العمل المناخي الشبابي: الفرص والعوائق

في حين يواجه الشباب العربي تحديات متعددة بسبب تغيّر المناخ، فإنهم يسعون إلى إحداث فرق في مجتمعاتهم، وفي القطاع الخاص، وعلى الساحة الدولية. يتمتع الشباب بميزات فريدة في معالجة تغيّر المناخ، لا سيما في مجالي النشاط البيئي والتكنولوجيا. لدى شمال أفريقيا، المنطقة التي بدأت الربيع العربي والتي لا تزال تشهد حركات احتجاجية منتظمة، تاريخ طويل من الأنشطة الذي يقودها الشباب لإحداث تغيير حقيقي في المنطقة. ويبدو أن الشباب على أهبة الاستعداد للانخراط في النشاط المناخي. فقد أظهر استطلاع عام 2023 أن 58% من الشباب في شمال أفريقيا أعربوا عن استعدادهم لدعم الدعوات إلى مقاطعة العلامات التجارية التي تضر بالبيئة. إلى جانب النشاط البيئي، كان شباب شمال أفريقيا في طليعة الابتكار التكنولوجي، حيث نجح رواد الأعمال الشباب في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة لمعالجة مجموعة من القضايا البيئية. على سبيل المثال، تقدم Watech Green حلولًا لإعادة استخدام المياه الرمادية في الري في المغرب وأفريقيا. و تدير Dayra خدمات إعادة تدوير وإعادة تدوير للأفضل للملابس في مصر. أما Garbaliser في لبنان، فتعمل

على إعادة تدوير النفايات العضوية وتحويلها إلى أسمدة عضوية. يُعدّ جمع الشباب من مختلف أنحاء المنطقة لتبادل المعرفة والتعلم من بعضهم البعض أحد الأساليب الفعالة لرفع الوعي ومشاركة أفضل الممارسات بشأن تغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى سبيل المثال، بعد مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ (COP18) لعام 2012 في الدوحة، قطر، والذي كان أول مؤتمر عالمي للمناخ تستضيفه دولة عربية، قام الشباب في المنطقة بإنشاء حركة الشباب العربي للمناخ (AYCM)، والتي تضم فروعاً في أكثر من خمسة عشر دولة عربية. خلال مؤتمر COP18، اجتمع الشباب العرب للاحتجاج على تقاعس قياداتهم السياسية بشأن تغيّر المناخ في بلدانهم. وكان لهذا الحدث دلالات مهمة لعدة أسباب. فقد كانت هذه أول مرة تشهد فيها قطر احتجاجات شبابية علنية خارج نطاق وسائل التواصل الاجتماعي. ففي 1 ديسمبر 2012، خرج حوالي 300 شخص إلى الشوارع رافعين شعارات مثل «أيها القادة العرب، حان وقت القيادة» و«نريد تحركاً مناخياً الآن». ساعد هذا الاحتجاج في رفع الوعي العام في العالم العربي بشأن المناخ وعدم تحرك الحكومات. كما ساهم في توحيد الشباب العرب من دول مختلفة لمشاركة أفضل الممارسات وبناء تحالف أقوى لمواجهة تغيّر المناخ في المنطقة.

بدأ الشباب مشاركتهم الرسمية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) في عام 2011، عندما تم الاعتراف بـ (YOUNGO) الدائرة الرسمية للأطفال والشباب في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ) كممثل رسمي للأطفال والشباب. وقد دعا ميثاق مؤتمر COP26 في جلاسكو الدول الأطراف إلى ضمان مشاركة الشباب وتمثيلهم بشكل فعّال في صنع القرارات المناخية على المستويات المحلية والوطنية والدولية. كما شجّعت خطة تنفيذ مؤتمر COP27 على إدماج الشباب في وفود الدول الأعضاء إلى UNFCCC. وقد شهد COP27 مبادرات تاريخية لمشاركة الشباب، سيتم استعراضها لاحقاً في هذا المقال. ثم حظي الشباب بمكانة بارزة في مؤتمر الأطراف COP28 الذي عُقد في دبي أواخر عام 2023. خلال هذا المؤتمر، تم إطلاق برنامج الوفود الشبابية الدولية

للمناخ بهدف إيصال أصوات الشباب إلى طاولة المفاوضات. اختار البرنامج 100 مبعوث شاب من مختلف أنحاء العالم للمشاركة في عمليات COP. كما شهد COP28 استحداث منصب رئيس مجتمع الشباب للمناخ (PYCC)، وهو المنصب الذي تولته شما المزروعى. كما كان قد تم اختيار أمنية العمراني لشغل منصب مبعوث الشباب للمناخ خلال COP27 في مصر. كان الهدف من الارتقاء بالمنصب إلى «PYCC» في مؤتمر الأطراف COP28 هو الإشارة إلى تبني الشباب لدور أكثر رسمية ضمن عملية مؤتمر الأطراف. تم إنشاء منصب رئيس مجتمع الشباب للمناخ (PYCC) لتمثيل رئاسة COP28 والعمل كحلقة وصل بين الشباب (من 18 إلى 35 عامًا) وصناع القرار، إضافة إلى تكليفه بالتعاون مع الشباب حول العالم قبل مؤتمر COP28 وخلالها. وكان الهدف الأساسي لهذا المنصب تمثيل الشباب من الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، بما في ذلك المجتمعات المعرضة لمخاطر بيئية عالية، والسكان الأصليين، والشباب من ذوي الإعاقة. كان من المتوقع أن يضمن هذا المنصب حصول الشباب على التدريب اللازم ومكان على طاولة المفاوضات خلال مؤتمر الأطراف COP28. إضافةً إلى ذلك، تم إدراج «يوم الشباب» في جدول أعمال COP28، وتم «دمج» الشباب في الأيام الموضوعية الأخرى.

في العام نفسه، شهد مؤتمر بون للمناخ SB58 أول جرد شبابي على الإطلاق، نظّمته رئاسة مؤتمر الأطراف COP28. وخلال هذه الفعالية، استعرض المفاوضون وممثلو الشباب كيفية دمج الأفكار السياساتية الشبابية في مناقشات «الجرد العالمي» (Stocktake Global) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وصولاً إلى COP28. وخلال الحدث، سلّط ممثلو الشباب الضوء على موضوعات حيوية مثل العدالة، والإنصاف بين الأجيال، والتحوّلات المنهجية في القطاعات المختلفة. وشدّدوا على ضرورة تضمين معايير العدالة في عملية الجرد العالمي، وضمان توزيع الأعباء بشكل عادل، والاعتراف بالمسؤوليات التاريخية للدول المتقدمة. كما أكّدوا على أهمية إصلاح النظم الغذائية للحد من الانبعاثات وتعزيز الممارسات المستدامة. وقد طُرحت مطالب شبابية كثيرة في COP28، من بينها: (1) ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم، بما في ذلك التعليم بشأن تغيّر المناخ، والذي «يستند

إلى أفضل العلوم المتاحة ومبادئ العدالة المناخية“، (2) زيادة مشاركة الأطفال في فعاليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من خلال توفير التمويل لهم وضمان ”مشاركتهم الفاعلة في عمليات صنع القرار“، (3) إعطاء الأولوية للمخاوف الصحية للأطفال الناتجة عن تغيّر المناخ، و(4) دمج الشباب بشكل أفضل في عمليات صنع القرار عبر إنشاء مجالس استشارية شبابية على المستويين المحلي والوطني، وتخصيص تمويل لمشروعات المناخ التي يقودها الشباب. كما شملت المطالب إطلاق ”القوة الكامنة لدى الأطفال والشباب“ عبر تمويل المشروعات الشبابية، وخلق وظائف خضراء للشباب، والاستثمار في التعليم وزيادة الأعمال، وبناء قدرات الشباب.

شهد مؤتمر الأطراف COP28 مشاركة وفود من مصر والمغرب وتونس ضمّت مندوبين شباباً أسندت إليهم أدوار ملموسة، من بينها القيام بمهام تفاوضية. وفي مقابلات مع هؤلاء المندوبين، تفاوتت تجاربهم؛ فقد شارك بعض الشباب في إعداد الجلسات والبرامج داخل أجنحة بلدانهم، بينما عمل آخرون كمفاوضين في اجتماعات جانبية مختلفة، وتعاون آخرون مع المندوبين الأكبر سنّاً عبر طرح الأفكار وتقديم المشورة في المفاوضات الرسمية. كما تولى الشباب قيادة تنظيم جناح الأطفال والشباب. وقد ضمّ الوفد التونسي مندوبين شباباً يتولّون التفاوض باسم بلادهم، مواصلين بذلك دورهم منذ COP26. أما مصر، فقد شهدت أول دفعة من المندوبين الشباب بعد أن أطلقت برنامجاً رسمياً عقب COP27، فيما امتلك المغرب وفداً شبابياً رسمياً يساند المفاوضين في عملية التفاوض. وقد كان شباب شمال أفريقيا من بين الفئات الأكثر نشاطاً في COP28. ووفقاً لبيانات المشاركة الشبابية الداخلية لدى YOUNGO، فقد شهد كل من COP27 وCOP28 زيادة في أعداد الشباب الشمال أفريقي المشاركين، إلا أنّ COP28 استقطب عدداً أكبر منهم وشهد انخراطاً أشد فاعلية في عملية التفاوض.

على الصعيد السياسي، طرأت مؤخراً بعض التطورات الإيجابية اللافتة. إذ اضطلع عدد من دول شمال أفريقيا بأدوار قيادية في الاعتراف بتأثير تغيّر المناخ على الشباب في المنطقة والعمل على معالجته، وكذلك في الإقرار بدور الحكومات في هذا الشأن.

وقد تبنت مصر والمغرب وتونس معايير - تم إقرارها من قبل اليونسيف - ضمن مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs)، إذ تقوم اليونسيف بفحص هذه المعايير للتأكد من أنها تتناول المخاطر ونقاط الضعف المحددة التي تهدد الأطفال والشباب، وأنها تسهم في تلبية احتياجات الشباب وتعزيز مشاركتهم في العمل المناخي. وكلما زاد اعتراف الحكومات بالهشاشة الخاصة التي يعانيها الشباب تجاه تغيّر المناخ وبأدوارهم المحورية في مكافحته، زادت احتمالات فتح المزيد من الأبواب أمام انخراط الشباب في سياسات المناخ في المنطقة.

ورغم هذه التطورات، يشير بعض المراقبين إلى مخاوف مما يُسمّى بـ"تلميع مشاركة الشباب"، حيث يبدو أن حضور النشطاء الشباب في المؤتمرات المتعاقبة للأطراف (لا سيما المؤتمرين الأخيرين في مصر والإمارات) يحجب حقيقة الافتقار إلى اهتمام جوهري بالنشطاء الشباب في بلدانهم، إلى جانب غياب صوتهم عن طاولة المفاوضات.

العمل المناخي الشبابي: دراسات حالة

سلك الشباب في شمال أفريقيا مسارات متعددة في الدعوة إلى التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، محققين نجاحات متفاوتة. تستعرض دراسات الحالة الثلاث أدناه كيف يتولى الشباب في المنطقة دوراً قيادياً في العمل المناخي، مؤثرين في بيئاتهم الوطنية لإحداث تغيير ملموس. تكشف هذه الدراسات عمّا يمكن تحقيقه في مختلف أنحاء المنطقة، ومدى انخراط الشباب في العمل المناخي والدعوة إليه، بدءاً من إنشاء مجالس الشباب الوطنية للمناخ ووصولاً إلى المشاركة في المفاوضات المناخية.

مصر

تضمّ مصر أكبر شريحة من الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يبلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 عاماً حوالي 45 مليون نسمة، ما يجعلها قوة ديموغرافية ضخمة تسعى إلى المشاركة الفعالة في العمل المناخي. وعلى الرغم من قوانين المنظمات غير الحكومية، والتي تضع ضوابط على أنشطة المجتمع المدني، فقد نجحت مصر في بناء أحد أكبر النظم البيئية المناخية التي يقودها الشباب وأكثرها حيوية في المنطقة. كان لهذه الشبكة من المنظمات

الشبابية دور محوري في نشر الوعي المناخي، والمطالبة بتغيير السياسات، وتنفيذ مبادرات بيئية على أرض الواقع.

منظمات الشباب غير الحكومية المعنية بالمناخ في مصر

تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية التي يقودها الشباب على تعزيز العمل المناخي في مصر رغم التحديات التنظيمية. ومن بين أبرز هذه المنظمات: Greenish؛ والتي تعمل على التثقيف المناخي وتنمية القدرات داخل المجتمعات المحلية، إضافةً إلى الإسهام في وضع السياسات المناخية. يتمثل برنامجهم الرئيسي، «Clubs Greenish»، في برنامج سنوي يتم بموجبه إنشاء نوادٍ بيئية في أكثر من أربعين مدرسة ثانوية، لتوعية الشباب وإشراكهم في العمل المناخي المحلي على مدار العام. كما ينظم البرنامج مسابقات وطنية للاحتفاء بالنوادي الأكثر نشاطاً، وتعزيز روح المجتمع والتبادل المعرفي بين الشباب.

أثر (Athar): وتعد بمثابة حاضنة ابتكارات مناخية شبابية في صعيد مصر. تعمل على إشراك الشباب في المناطق النائية في زيادة الأعمال المناخية من خلال بناء قدراتهم، وتنظيم «هاكاثونات» لابتكار الأفكار وتصميم النماذج الأولية، وتقديم الدعم في احتوائها والخروج بالحلول. وتقدم للشباب الدعم والتوجيه والمرافق، كما تساعدهم في الحصول على التمويل اللازم.

أما سيز (Seas)، فهي مؤسسة اجتماعية مصرية تأسست عام ٢٠١٠ في مدينة القصير على ساحل البحر الأحمر، وتُعنى بالتعليم البيئي، الحفاظ على الثقافة المحلية، وتمكين الشباب. من خلال نهج يركز على المجتمع المحلي، تعمل «سيز» على رفع الوعي البيئي والاحتفاء بالتراث التاريخي لمدينة القصير عبر ورش العمل والجولات، وبرنامج «أجيال»، وهو مبادرة متعددة السنوات تعزز المشاركة المجتمعية بين الشباب المحليين. ويتولّى بعض خريجي هذا البرنامج حالياً أدواراً قيادية في المجتمع، ما يعكس أثر «سيز» في تنمية الشباب وتعزيز الإشراف البيئية. لم تؤسس هذه المنظمات لحركة محلية فحسب، بل ربطت أيضاً الشباب المصري بشبكات إقليمية ودولية أوسع، مما أسهم في إيصال أصواتهم على نطاق عالمي.

مؤتمر الشباب

في عام 2022، بينما كانت مصر تستعد لاستضافة مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27)، انعقد حدث تاريخي: مؤتمر الشباب (COY17) في مدينة شرم الشيخ، بتنظيم من خمس منظمات شبابية رائدة في مجال المناخ. جذب الحدث مئات النشطاء الشباب المهتمين بقضايا المناخ، حيث وفر منصة للشباب المصري والعالمي لمناقشة القضايا البيئية الملحة، وتبادل أفضل الممارسات، ووضع استراتيجيات للمطالبة بالعدالة المناخية. من خلال ورش العمل، وجلسات النقاش، والاجتماعات الاستراتيجية، تمكن الشباب من التعبير عن مخاوفهم وآمالهم وصياغة مجموعة من التوصيات الشبابية. أصبحت هذه التوصيات في النهاية البيان الشبابي العالمي الذي ساهم في توجيه مناقشات مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، مما يبرز الدور الحاسم للشباب كمشاركين أساسيين في الحوار العالمي الخاص بالمناخ. غطى البيان موضوعات رئيسية مثل التمويل المخصص للمناخ، التكيف، والطاقة. على سبيل المثال، دعا الشباب بشكل خاص إلى زيادة التمويل المخصص للتكيف، وضمان تمويل عادل وميسر، ودعم استراتيجيات تعزيز القدرة على الصمود وفقاً للسياسات المحلية. أطلق مؤتمر COY17 شراكة قوية بين الشباب المصري ووكالات الأمم المتحدة والحكومة، خاصة وزارتي الشباب والبيئة، مما أدى إلى زيادة المشاركة الرسمية للشباب في المحافل المناخية العالمية. كما كان فرصة للشباب المصري للتوحد وتنظيم المؤتمر معاً وبناء جسور للتعاون المستقبلي.

مشاركة الشباب في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27)

مثّلت استضافة مصر لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27) لحظة تاريخية لمشاركة الشباب في قمة المناخ التابعة للأمم المتحدة. في خطوة غير مسبوقة، عينت مصر أمنية العمراني مبعوثة الشباب للمناخ في المؤتمر، لتصبح أول من يشغل هذا الدور في تاريخ مؤتمرات المناخ التابعة للأمم المتحدة. وكانت العمراني، وهي طبيبة مصرية وناشطة في مجال المناخ، ممثلة رمزية لأصوات الشباب في المؤتمر، حيث دعت إلى سياسات تعزز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وتحقيق العدالة بين الأجيال.

شهد مؤتمر COP27 أيضاً تنظيم أول جناح مخصص للأطفال والشباب، وهو

مساحة صُممت لتمكين الشباب من المشاركة بفعالية والشعور بالأمان والانخراط في المناقشات وتوسيع شبكاتهم مع أقرانهم ومع الخبراء. استقبل الجناح شبابًا من جميع الأعمار، بما في ذلك أطفالاً في سن السابعة والتاسعة ممن شاركوا كمتحدثين في بعض الجلسات. كان الجناح بقيادة شبابية بالكامل وحقق نجاحًا كبيرًا. وقد تم إدراج كل من جناح الأطفال والشباب ومنصب مبعوث الشباب في قرار الغلاف الختامي لمؤتمر COP27، مما يجعلهما الآن جزءًا مؤسسيًا من جميع مؤتمرات الأطراف المستقبلية.

البرنامج الوطني للمفاوضين الشباب بشأن المناخ

بعد مؤتمر COP27، أطلقت وزارة البيئة المصرية، بالتعاون مع العديد من المنظمات الشبابية المصرية، البرنامج الوطني للمفاوضين الشباب بشأن المناخ. يهدف هذا البرنامج إلى تدريب الشباب المصري على المهارات اللازمة للتفاوض بشأن المناخ على الصعيد الدولي، مما يمكنهم من المساهمة بفعالية في عملية صنع السياسات. يحصل المشاركون على تدريب في أساليب التفاوض، سياسات المناخ، والقانون البيئي الدولي، مما يؤهلهم لتمثيل الشباب المصري في المناقشات رفيعة المستوى. في مؤتمر COP28، تم إرسال وفد شبابي، مما أتاح فرصة غير مسبوقة للشباب المصري للتأثير مباشرة في المفاوضات المتعلقة بالمناخ باسم بلادهم. ووفقًا لتعليقات نشطاء المناخ الشباب في مصر، جاء هذا البرنامج كمبادرة مشتركة بين الوزارة ومجموعة من الشباب على اتصال مباشر بها. وأضافوا أن هناك حاجة إلى تعزيز التواصل المفتوح بشأن عملية الاختيار في المستقبل لضمان شموليتها.

التحديات والفرص

تواجه المنظمات الشبابية المعنية بالمناخ في مصر تحديات متعددة تحد من قدرة المنظمات غير الحكومية التي يقودها الشباب على الوصول إلى التمويل والموارد الأساسية. إحدى المشكلات تتمثل في تشرذم بيئة العمل المدني، حيث يوجد في مصر أكثر من 52,000 منظمة غير حكومية، معظمها يركز على العمل الخيري بدلاً من المناهج التنموية أو الحقوقية. وهذا يخلق صعوبات في تحقيق تعاون فعال بين مختلف أنواع منظمات المجتمع المدني.

رغم هذه التحديات، يمتلك الشباب فرصًا لتعزيز دورهم كمحركين رئيسيين في

جهود العمل المناخي في مصر. فقد شجّع مؤتمر COP27، إلى جانب تأثير وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، الحكومة على الاعتراف بالشباب وإشراكهم كلاعبين أساسيين. بالإضافة إلى ذلك، يوفر قانون العمل الأهلي الصادر عام 2019 إطاراً مؤسسياً للشراكات بين المنظمات غير الحكومية والحكومة. وقد استخدمت منظمات مثل ACTs «و» شباب يحب مصر» هذه الشراكات للمشاركة في استراتيجيات المناخ الوطنية. كما أن الانتشار الواسع لجمعيات التنمية المجتمعية في المناطق الريفية يمثل فرصة مهمة للشباب المهتمين بالعمل الأهلي لبناء شراكات فاعلة. يُظهر النموذج المصري كيف تمكنت حركة المناخ الشبابية الوطنية من ترسيخ وجودها بشكل منهجي بفضل الحراك العالمي والأحداث الكبرى، ولا سيما مؤتمر COP27، الذي دفع الحكومة إلى دعم أجندة المناخ الشبابية. ويمكن للزخم العالمي نحو إشراك الشباب—والذي تحقق من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وأدوات دعم النشاط الشباب في مجال المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا—أن يستمر كوسيلة تتيح للمنظمات الشبابية التأثير بشكل أكبر على دعم الحكومة وترسيخ وجودها على المستوى الوطني.

المغرب

يبرز المغرب كقائد في مجال المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بفضل مبادراته الطموحة في مجال الطاقة الخضراء، مثل مجمع نور ورزازات للطاقة الشمسية، الذي يُعدّ أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم. كما تمتد التزامات المغرب إلى تمكين الشباب من المشاركة في سياسات المناخ، مما أدى إلى إنشاء منظومة ديناميكية من المنظمات الشبابية والمبادرات المدعومة حكومياً، والتي تعطي الأولوية لأصوات الشباب في الحوارات المناخية الوطنية والدولية.

المنظمات والمبادرات الشبابية في مجال المناخ

من بين المنظمات البارزة، مؤسسة المستقبل (AFCD)، التي تتخذ من قرية آيت أورير بالقرب من مراكش مقراً لها. تركز AFCD على المبادرات البيئية المجتمعية لدعم التنمية المستدامة، مستهدفة الشباب وصنّاع القرار بشكل رئيسي. يشمل

عملها مجالات التعليم البيئي، وإدارة النفايات، والدعوة للسياسات المحلية. وتعزز شراكاتها القوية مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تعاون رئيسي مع وزارة البيئة بشأن حلول تحويل النفايات إلى طاقة، من تأثيرها. حتى الآن، شمل هذا التعاون ستة وثلاثين استشارة مع البلديات والمجتمع المدني، وأدى، على سبيل المثال، إلى إطلاق مشروع نموذجي لمكب نفايات محمي يهدف إلى إرساء ممارسات مستدامة لإدارة النفايات.

كما تدير AFCD منصة للمواطنة البيئية تتيح للسكان المحليين الإبلاغ عن المشكلات البيئية، مما يسد الفجوة بين الجمهور وصنّاع القرار. إضافة إلى ذلك، تنظم المؤسسة ورش عمل تعليمية بيئية لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتبني ممارسات مستدامة داخل التعاونيات المحلية.

شباب من أجل المناخ المغرب (Y4CM) هي منظمة أخرى مؤثرة، تُعرف بجهودها في بناء القدرات وإطلاق المشاريع التعاونية. أطلقت Y4CM برامج مثل أكاديمية الإعلام الأخضر، التي تدرب الشباب في الصحافة المناخية، وورش عمل للتوعية بالطاقة المتجددة، غالبًا بالشراكة مع اليونيسف. نجحت المنظمة في بناء شبكة من الشباب المناصرين لقضايا المناخ، حيث يشاركون في المناقشات المتعلقة بالسياسات البيئية على المستويين المحلي والوطني، مما يساهم في تعزيز أصوات الشباب في المطالبة باتخاذ إجراءات مناخية فعالة.

الابتكارات الشبابية

إلى جانب المنظمات غير الحكومية المعنية بالمناخ الراسخة، أطلق الشباب المغربي شركات ناشئة رائدة قدّمت حلولًا بيئية مبتكرة، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة وإدارة النفايات. من الأمثلة البارزة شركة الطاقات المتجددة للجيل الثالث المتقدم (ATAREC)، التي أسسها محمد طه العريشي Ouaryachi-el Taha Mohamed وأسامة نور Nour Oussama، وتركز على تسخير طاقة الأمواج لتوفير الكهرباء للمجتمعات الساحلية. يعتمد مشروعها التجريبي في ميناء طنجة المتوسط على طاقة الأمواج لتعزيز الاستقلالية الطاقية وتحسين قدرات تحلية المياه، وقد جذب اهتمام مناطق أخرى تواجه تحديات مماثلة في مجال الطاقة.

أما شركة شمس للإضاءة (Lighting for Shems) ، التي أسسها يوسف شكرون Chakroun Youssef ، فتتصدى لمشكلة انعدام الكهرباء في المناطق الريفية والساحلية من خلال مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية، مصممة خصيصاً لقوارب الصيد التقليدية والمنازل غير المرتبطة بالشبكة الكهربائية. ومن خلال مهرجانات الطاقة الشمسية والشراكات التعليمية، تعزز الشركة الوعي بأهمية الطاقة المتجددة، وامتد تأثيرها إلى مناطق عدة في أفريقيا وأوروبا.

زيليج إنفنت (Invent Zelij)، التي أسسها سيف الدين لعج Laalej Eddine Saif ، تعالج مشكلة النفايات البلاستيكية في المغرب عبر إنتاج مواد بناء مستدامة، تشمل الطوب والقوالب التي تحتوي على 50% من النفايات البلاستيكية. يتيح نموذج شركة زليج إنفنت، التي يوجد مقرها في مكناس، للمجتمعات المحلية تحويل النفايات البلاستيكية إلى موارد قيمة للبناء، وبالتالي خلق فرص العمل وتقليل التأثير البيئي. الأحداث والمحطات الرئيسية

مع اقتراب مؤتمري COP27 وCOP28، استضاف المغرب المؤتمر المحلي للشباب، الذي جمع قادة المناخ الشباب لمناقشة استراتيجيات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في المغرب. وقد شكّل الحدث، الذي نظمه الشباب المحليون، منصة لتعزيز الأجنحة المناخية وزيادة القدرة على التأييد والدعم في الساحات الدولية. ومن التطورات المهمة أيضاً المجلس المغربي للمفاوضين الشباب (MYNC)، الذي نتج عن حوارات بين المنظمات الشبابية ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة. يوفر MYNC آلية رسمية لمشاركة الشباب المغربي في سياسات المناخ. وفي عام 2024، نظم المجلس المؤتمر الإقليمي للشباب، الذي جمع أكثر من 250 شاباً من 45 دولة أفريقية. وأسفر اللقاء عن البيان الشبابي الأفريقي بشأن المناخ، الذي تضمن مجموعة قوية من التوصيات الشبابية الهادفة إلى التأثير في مؤتمر COP29. إلى جانب تنظيم الفعاليات، يقدم MYNC دعماً ملموساً للشباب المغربي المشاركين في مؤتمرات المناخ الدولية، من خلال توفير شارات المشاركة، والإرشاد، والدعم اللوجستي، مما يعزز الشعور بالوحدة والهدف المشترك في العمل المناخي. إمكانات لم تُستغل بالكامل

على الرغم من وفرة المبادرات والمنظمات غير الحكومية في المغرب، لا يزال تأثيرها على السياسات محدودًا. أولاً، تعمل المنظمات الشبابية غير الحكومية بشكل منفصل عن المنظمات غير الحكومية الأخرى، مما يؤدي إلى نقص في التعاون والوحدة. ثانيًا، لا يزال الشباب يواجهون صعوبة في إقامة شراكات قوية ولمموسة مع الحكومة، كما أنهم غير ممثلين في الأطر والسياسات الرئيسية. على سبيل المثال، لم تشمل الحوارات وورش العمل الأخيرة التي نظمتها الوزارة لتحديث المساهمات المحددة وطنيًا (NDC) المنظمات الشبابية غير الحكومية، رغم مشاركة مراكز الأبحاث والخبراء وممثلي المجتمع المدني من البالغين، مما مثل فرصة ضائعة كبيرة. يحضر الشباب مؤتمرات المناخ باستخدام شارات حكومية، لكن دون مشاركة رسمية أو إعداد مسبق يمكنهم من لعب دور قيادي في عمليات التفاوض. هناك حاجة إلى ثقة أكبر في الشباب ليتمكنوا من تولي أدوار نشطة وإضافة قيمة حقيقية إلى عمليات صنع السياسات.

التحديات والفرص

تواجه المنظمات الشبابية المناخية في المغرب—خاصة تلك الموجودة خارج المدن الكبرى مثل مراكش والرباط—تحديات كبيرة، منها محدودية الموظفين الدائمين وعدم استقرار التمويل. كما تشكل العقبات البيروقراطية عائقًا إضافيًا أمام تنفيذ المشاريع، إذ تفرض القيود التنظيمية قيودًا على مرونة العمليات في بعض الحالات. ومع ذلك، فإن السمعة العالمية للمغرب في مجال الاستدامة وابتكارات الطاقة المتجددة توفر فرصًا قيمة. ومع توسع شراكات المغرب الخضراء، مثل التعاون في مجال الهيدروجين الأخضر مع ألمانيا، يزداد تمكين الشباب المغربي للعب أدوار نشطة في التحول الطاقوي. من خلال توفير الدعم المستمر والموارد المناسبة، يمكن للشباب المغربي الربط بين الجهود المحلية والوطنية وبين الجهود الدبلوماسية المناخية رفيعة المستوى، مما يساهم في ترسيخ مكانة المغرب كنموذج للعمل المناخي الشبابي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تونس

برزت تونس كقوة رائدة في مجال العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا، مستفيدة من تقاليدنا الراسخة في النشاط المدني لتمكين الشباب باعتبارهم أطرافاً رئيسية في الحوكمة المناخية. وقد أظهرت التزاماً استثنائياً بإدماج أصوات الشباب في سياسات المناخ الوطنية والدولية. امتدت جهود البلاد من مبادرات مجتمعية شعبية إلى نموذج رائد لإشراك الشباب في مفاوضات المناخ العالمية. وهكذا، أصبحت تونس نموذجاً يُحتذى به في المشاركة الشبابية الفاعلة. الابتكارات المحلية

على المستوى المجتمعي، تُجسد منظمات مثل «جربة إنسوليت Insolite Djerba» «وشيبية من أجل المناخ- تونس» كيف يقود الشباب التونسي العمل المناخي من خلال أساليب مبتكرة تركز على المجتمع.

جربة إنسوليت، التي تتخذ من جزيرة جربة مقراً لها، تدعم السياحة البيئية والتنمية المستدامة. أنشأت المنظمة محطات ومسارات للدراجات الهوائية لتعزيز السياحة الصديقة للبيئة، كما نظمت حملات لتوعية السكان المحليين حول إعادة التدوير وإدارة النفايات. إضافةً إلى ذلك، تمكّن جربة إنسوليت الشباب من خلق فرص عمل عبر استثمار التراث الثقافي، والحرف التقليدية، والمنتجات المحلية الطبيعية. وتجمع مبادراتها بين الحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية، مما يوفر نموذجاً قابلاً للتطبيق في مناطق أخرى داخل تونس وخارجها.

من جهة أخرى، تمكنت حركة «الشيبية من أجل المناخ- تونس» من حشد آلاف الشباب من خلال حملات دعم وتأييد مؤثرة، إضرابات مناخية، وبرامج تعليمية. وتنظم المجموعة فعاليات مثل مهرجان الجنوب (Festival Janub)، الذي يجمع بين النشاط البيئي والفنون والثقافة، لجذب جمهور واسع وزيادة الوعي بقضايا المناخ. كما توفر لقاءات «أحاديث القهوة talks coffee» مساحة للنقاش بين الشباب حول القضايا المناخية والعمل المشترك على إيجاد الحلول. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمة تدريبات متخصصة، مثل ورش كتابة الملخصات السياسية، لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للتأثير في السياسات البيئية. ويبرز عملها التأثير الهائل للنشاط الشبابي في رفع مستوى الوعي العام ودفع عجلة التغيير السياسي.

مبادرة المفاوضات الشباب التونسيين حول التغيير المناخي

إحدى السمات البارزة في زيادة تونس المناخية هي مبادرة المفاوضين الشباب التونسيين حول التغير المناخي (TYCN). تأسست هذه المبادرة عام 2021 من قبل وزارة البيئة، وهي أول برنامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُدمج الشباب رسميًا في عملية التفاوض بشأن المناخ لبلادهم على مستوى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). وقد عززت هذه المبادرة الرائدة مكانة تونس كقائد عالمي في السياسات المناخية الشاملة للشباب، وألهمت دولاً أخرى لتبني نماذج مماثلة.

تتمثل مهمة TYCN في تمكين الشباب التونسي من المساهمة بفعالية في المفاوضات المناخية العالمية، مع الدفع نحو سياسات مناخية طموحة تتماشى مع اتفاق باريس. كجزء من الوفد الرسمي التونسي، يساهم أعضاء TYCN في تشكيل السياسة المناخية الوطنية من خلال تقديم رؤى حاسمة حول قضايا التكيف، والتخفيف من آثار التغير المناخي، وتمويل المناخ. وقد لعبت مساهماتهم دوراً جوهرياً في صياغة المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) لتونس، مما يضمن أن تعكس هذه السياسات احتياجات وتطلعات الأجيال الشابة.

خلال مؤتمر الأطراف COP28، تم الاعتراف بوفد تونس، الذي كان TYCN في صميمه، من قبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) كأحد أكثر الوفود الشبابية شمولاً. شارك أعضاء TYCN في جلسات رفيعة المستوى، وموائد مستديرة، وورش عمل، حيث عرضوا التزام تونس بمبادئ العدالة والتعاون بين الأجيال في الحوكمة المناخية.

إلى جانب دورها على الساحة الدولية، تلعب مبادرة المفاوضين الشباب التونسيين حول التغير المناخي (TYCN) دوراً محورياً في تعزيز العمل المناخي على المستوى المحلي. فقد دعت المجموعة إلى دمج الخطط المناخية البلدية في الاستراتيجيات الوطنية، في محاولة لربط الالتزامات الوطنية بالواقع المحلي. وقد مكّن هذا النهج اللامركزي المدن والبلديات من الاضطلاع بدور فاعل في تقارير المناخ التونسية وتنفيذ السياسات المناخية.

يتمدد عمل TYCN أيضاً إلى تزويد أعضائها بالمهارات اللازمة للتعامل مع

المفاوضات المناخية المعقدة. تشمل برامج التدريب مجالات رئيسية مثل المادة 6 من اتفاق باريس، وآليات تمويل المناخ، واستراتيجيات التكيف. ومن خلال ضمان جاهزية المفاوضات الشباب، تتيح TYCN لهم فرصة المشاركة الفعالة في المناقشات رفيعة المستوى داخل مجموعة المفاوضات الأفارقة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، فضلاً عن الهيكل الأوسع للاتفاقية. الشراكة بين الشباب والحكومة

يعتمد نجاح مبادرة المفاوضات الشباب التونسيين حول التغير المناخي (TYCN) على شراكة فريدة بين الشباب التونسي والحكومة. وإدراكاً لقيمة وجهات نظر الشباب، قدمت وزارة البيئة دعماً مؤسسياً وإرشاداً مكثراً من TYCN من أن تصبح كياناً رسمياً ضمن الوفد الوطني للمناخ. ويجسد هذا التعاون قوة التشراك في صنع السياسات، حيث يعمل الشباب وصناع القرار جنباً إلى جنب لمعالجة التحديات المناخية المشتركة.

أصبحت المقاربة التونسية اليوم مصدر إلهام عالمي. وكما قالت وفاء حمادي Hmadi Wafa ، منسقة مجموعة TYCN، في إحدى المقابلات: أبدت عدة دول اهتمامها بتكرار نموذج TYCN، مما يؤكد على أهمية المبادرات التي يقودها الشباب في تحقيق القدرة على التكيف مع المناخ والعدالة المناخية. التحديات والفرص

رغم الإنجازات البارزة لتونس في إشراك الشباب في العمل المناخي، لا تزال هناك تحديات كبيرة. إحدى العقبات الرئيسية هي محدودية الوصول إلى التمويل الثابت. إذ تعتمد المنظمات الشعبية، مثل جربة إنسوليت، على تمويل قائم على المشاريع المؤقتة. وتعتمد بعض المنظمات على التمويل الدولي بنسبة تتراوح بين 90-95% من مواردها، مما يفرض عليها ضغوطاً لامتثال لمتطلبات الجهات المانحة. ويبدو أن هذا الوضع قد يزداد تعقيداً بسبب مشروع قانون المنظمات غير الحكومية الذي يخضع حالياً للمراجعة. فإذا تم تمريره، فإنه سيشدد الضوابط التنظيمية على التمويل الأجنبي، وسيتعين من منظمات المجتمع المدني الحصول على إذن حكومي للعمل، إلى جانب موافقة مسبقة من البنك المركزي على أي تمويل أجنبي. بالإضافة

إلى ذلك، هناك مشكلة أخرى تتمثل في العلاقات السرية بين بعض المنظمات غير الحكومية وأحزاب سياسية كبرى، مما أدى إلى فقدان ثقة الجمهور في تلك المنظمات. رغم التحديات، فإن تقاليد تونس القوية في ساحة النشاط المدني توفر أرضية صلبة لتعزيز مشاركة الشباب في العمل المناخي. إذ تتيح مبادرات مثل TYCN للشباب منصات رسمية للتأثير في سياسات المناخ الوطنية. ويظل التواصل الفعّال مع الحكومة والجهات المانحة الدولية أمرًا ضروريًا لتعزيز الثقة وضمان تنوع مصادر التمويل لمنظمات المناخ الشبابية.

تُبرز رحلة تونس في العمل المناخي القوة الهائلة لمشاركة الشباب، بدءًا من الابتكارات الشعبية التي تقودها منظمات مثل «جربة إنسوليت» و«شبيبة من أجل المناخ - تونس»، وصولًا إلى المبادرات الوطنية الرائدة مثل «المفاوضين الشباب التونسيين حول التغير المناخي» (TYCN). ومن خلال إدماج الشباب في حوكمة المناخ على جميع المستويات، أرست تونس نموذجًا يُحتذى به في التنمية المستدامة الشاملة. لقد أصبح الشباب التونسيون قادرين على التأثير في القرارات المناخية العالمية، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين الأطر التشريعية بحيث تزدهر المنظمات الشبابية غير الحكومية، مما يمكنها من التأثير بفعالية على صنع القرار على المستويين المحلي والوطني.

الخاتمة

أظهر الشباب في شمال أفريقيا ريادة في مجال المناخ من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة المؤثرة، بدءًا من قيادة البرامج المجتمعية، وابتكار الحلول البيئية، ووصولًا إلى تمكين أقرانهم والمجموعات الأكثر ضعفًا. ويقدم العمل المناخي الشبابي في المنطقة دروسًا قيّمة يمكن الاستفادة منها وتكرارها.

لا شك أن المنظمات غير الحكومية في دول شمال أفريقيا تواجه قيودًا قانونية وسياسية وموارد محدودة تعيق الإمكانات الكاملة لنشاط الشباب في العمل المناخي. ومع ذلك، فقد تم - إلى حد ما - إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في بعض الدول. فعلى سبيل المثال، يعد إدماج TYCN في الوفد الرسمي التونسي لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) نموذجًا يُحتذى به في

إشراك الشباب في السياسات المناخية. وعلى الرغم من الضوابط القانونية على عمل المنظمات غير الحكومية، فإن الشباب المصري لا يزالون نشطين في العمل المناخي. وفي المغرب، على الرغم من التحديات التي تواجه المنظمات الشبابية في الحصول على التمويل والمشاركة في صنع القرار، فقد ازدهرت هذه المنظمات في بيئة لا مركزية، مما جعل المغرب قائدًا إقليميًا في مجال الطاقة المتجددة.

تكشف دراسة كيفية تعامل هذه الدول الثلاث مع البيئات القانونية عن دروس قيّمة. يُبرز نموذج TYCN في تونس إمكانيات التعاون بين الشباب والحكومة للتأثير في المفاوضات الدولية. بينما يؤكد النشاط الشبابي اللامركزي في المغرب دور المبادرات الشعبية في التصدي للتحديات المناخية. أما التجربة المصرية، فتُظهر كيف يمكن للشراكات الاستراتيجية وأحداث مثل COP27 أن تعزز أصوات الشباب وتخلق تغييرات هيكلية في المشهد المناخي، رغم القيود القانونية. وتشير هذه التجارب إلى الحاجة إلى الدعم المؤسسي، ومواءمة السياسات، وتعزيز التعاون الإقليمي لتمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم الكاملة في قيادة العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تتمثل إحدى السبل الواعدة في تبني الحكومات في شمال أفريقيا نهجًا أكثر استباقية في دمج أصوات الشباب في سياساتها المناخية، والعمل مع مجموعات المجتمع المدني التي يقودها الشباب للتخفيف من آثار تغير المناخ. كما يمكن أن يشكل الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء سبيلًا مهمًا لتوفير حلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الشباب، مثل البطالة، مع الاستفادة من مهاراتهم في معالجة التحديات البيئية في الوقت ذاته. من خلال تعزيز شراكات فعالة بين الشباب، والحكومات، والمجتمع المدني، يمكن لدول شمال أفريقيا تسخير الطاقة الكامنة في شبابها لدفع عجلة العمل المناخي طويل الأمد، مما يضمن مستقبلًا أكثر مرونة واستدامة.